دعوة السيستاني إلى إلغاء امتيازات المسؤولين تحظى بقبول الشارع العراقي

واسط / آكانيوز

لاقت الدعوة التي وجهها المرجع الديني علي السيستاني الخاصة بإجراء إصلاحات حكومية وإلغاء امتيازات المسؤولين رضا وقبول الشارع العراقي الذي طالب المرجعيات الدينية باتخاذ موقف حازم إزاء نقص الخدمات العامة وشيوع ظاهرة الفساد الإداري في العراق.

وقال الناشط في مؤسسات المجتمع المدني علي الجابري لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن"دعوة المرجعية الدينية تأتي بهدف تقليل الفوارق الكبيرة في رواتب ومخصصات المسؤولين العراقيين والتي اقر اغلبها بهدف ارضاء بعض الإطراف السياسية"مشيرا الى ان"الشعب العراقي كان ينتظر مثل هذه الدعوات منذ وقت طويل وليس الآن."

وأوضح الجابري ان"المرجعية الدينية في العراق لها كلمتها المسموعة ومجلس النواب والحكومة تحترمان ما تقوله المرجعية، بل وتحرصان على تنفيذ ما تريده"مضيفا ان"الامتيازات الممنوحة لبعض المسؤولين

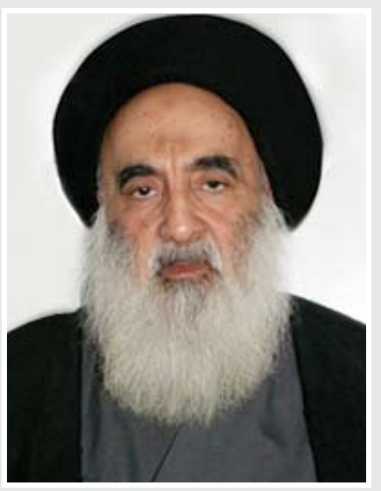

العراقيين خاصة الرئاسات الثلاث تتسبب بإرهاق ميزانية الدولة كثيراً".

وذكر زميله ستار مايش انه"كان الأولى بالحكومة التي ساهم الشعب بإيصالها الى سدة الحكم صرف هذه الامتيازات على العوائل التي تعاني فقراً شديدا بسبب قلة فرص العمل"معتبرا ان"بقاء بعض العوائل لا تملك قوت يومها أمر غير مقبول في دولة غنية مثل العراق".

ويلقي الإعلامي جمعة الحطاب باللائمة على ما يسميها المحاصصة الطائفية التي أسست للكثير من الأخطاء في منظومة الدولة العراقية، وبالتالي نتج ما نتج عنها من استحداث مناصب ومنح امتيازات متساوية أو متقاربة لأصحاب تلك المناصب، رافقتها امتيازات غير معقولة".

وذكر إن"ما يؤسف له حقا ان الحكومة عمدت الى تشكيل وزارات جديدة الهدف منها فقط ترضية هذا الطرف أو ذاك، وبالتالي جميعها تحتاج الى أموال طائلة تستلب من خزينة الدولة التي يفترض أن تنفق مثل تلك الأموال على الخدمات وتحقيق الرفاهية للفرد العراقي."

ويضيف ان"دعوة المرجعية الدينية ممثلة بعلي السيستاني الى إلغاء هذه الامتيازات تستحق الاحترام والتقدير باعتبارها جاءت بهدف حماية مصالح الناس".ويشير المشرف التربوي محمد حبيب الى ان"اغلب المسؤولين ينظرون الى المنصب الحكومي وكأنه غنيمة يجب استثمارها بأي شكل من الأشكال، وهذا أمر له مخاطر كبيرة على تلبية تطلعات الشارع العراقي الذي يفترض بالمسؤول السهر على تلبيتها"

وكان السيستاني قد دعا الحكومة الى اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء امتيازات أعضاء مجلس النواب السابقين والحاليين، ومجالس المحافظات، وكبار المسؤولين، والامتناع عن استحداث مناصب حكومية جديدة.

ان استحداث مناصب جديدة في الحكومة العراقية هدف لا يصب في مصلحة الشارع العراقي بل يسهم في إحباطه، برأي التدريسي المتقاعد كاظم عبيد الذي يؤكد لـ(آكانيوز) بأن"الشارع يحتاج الى أفعال لا أقوال".

وأضاف اننا"سمعنا الكثير من الوعود من المسؤولين والوزراء، إلا ان شيئا منها لم يتحقق حتى الان، وهذا هو سر إحباط الشارع، وسر التظاهرات الأخيرة التي كانت تطالب بالإصلاحات".

ويتساءل مصطفى ناجي، وهو صاحب متجر صغير لبيع المواد العطارية"لا يعقل ان حكومة فيها ٤٢ وزارة غير قادرة على تلبية حاجات الشارع الذي لا يطالب سوى بأبسط الحقوق."داعيا"رئيس الوزراء نوري المالكي الى تفعيل عمل حكومته بشكل أكثر ايجابية."

ويعتقد طالب الدراسات العليا محمد حسن ان"المحاصصة الطائفية تكبل رئيس الحكومة وتعيقه عن تنفيذ برامجها الانتخابية التي وعد بها الشعب."مضيفا ان"الوزراء يحرصون على خدمة أحزابهم التي أوصلتهم الى الكرسي قبل أن يفكروا بخدمة الناس التي انتخبتهم".

ومنح مجلس النواب في (٢١/ ١٢/ ٢٠١٠) ثقته للبرنامج الحكومي لرئيس الوزراء نوري المالكي وأعضاء وزارته، بعد مخاض عسير دام نحو تسعة أشهر منذ إجراء الانتخابات النيابية في السابع من آذار مارس الماضي، وضمت حكومة المالكي ٤٢ وزارة فيما احتفظ لنفسه بإدارة وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة بشكل مؤقت، كذلك اسند لوزراء حقائب بالوكالة لحين تسمية الوزراء الأصليين.

من جهتها تشيد الموظفة الحكومية لمياء قاسم بقرار مجلس النواب الأخير المتضمن إلغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث"معتبرة بان"التشريع يتضمن الغرض ذاته الذي تدعو إليه المرجعية"، مطالبة"بتوزيع تلك المبالغ على الفقراء والمعوزين".

وقالت إن"اتخاذ القرار يعد خطوة صحيحة إذا تم توزيع المبالغ على محتاجيها بشكل عادل بعد التنسيق مع المجالس المحلية"، مقترحة"تشكيل لجنة نيابية تتولى الأشراف على توزيع هذه المبالغ فيما إذا تم إقرارها بهذا الاتجاه".

وشهد العراق، في الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات عمت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

الحكيم: سنقدم مبادرة وطنية لإصلاح الأوضاع

بغداد / متابعة المدى

مشددا على أنه ليس للأنظمة العربية إلا الانصياع لإرادة الشعوب وتلبية المطالب الحقة في إجراء الإصلاحات السريعة لأنظمتهم قبل فوات الأوان موضحا أن الحكمة تكمن في اتخاذ الموقف الصحيح في الوقت المناسب.

وحذر من أن استهداف المتظاهرين واستخدام الاتهامات ضدهم سوف لن يغير المسارات ولن يغير مطالب الجماهير الغاضبة.

واضاف أن الشباب العربي قد استعاد دوره التاريخي بعد تغييب وحرمان وتضييع لإرادتهم على مدى عقود من الزمن حتى اصبح شعار الإصلاح والتغيير هو الاقدر على تحريك مشاعر الناس وتعبئة الناس لتحميلهم المسؤولية كما اصبح له اثر أعظم بكثير من الاسلحة الفتاكة والقنابل النووية التي يمكن أن تسقط آلاف الضحايا في بلدان معينة.

مطالب الشارع البحريني عادلة

وقال الحكيم إن الأوضاع في مملكة البحرين لازالت تشهد تطورًا ساخنا والشارع البحريني يرفع العديد من المطالب الحقة والمشروعة ويستحق أن يصغى اليه ويستجاب لمطالبه العادلة.

واضاف"أخشى ما اخشاه ان يكون لتجاهل المعنيين لمطالب الناس اثر في رفع اسقف مطالب الشعب والمطالبة بقضايا تؤدي الى مزيد من التعقيد في حل هذه المشكلة. واكد ان الحكمة تكمن في اتخاذ الموقف الصحيح في الوقت الصحيح في الاستجابة لهذه المطالب.

الرئيس اليمني متعنت

وقال انه في اليمن هناك تعنت الرئيس علي عبد الله صالح وتجاهل مطالب شعبه ستؤدي الى تظاهر عدد اكبر من الناس وتجاوبهم مع الاحتجاجات والاعتراضات والانضمام الى المحتجين حيث ان هذا سيؤدي الى صعوبة في معالجة الموضوع وقد تودي بسقوط هذا النظام اذا لم يتدارك ولم يستجب لمطالب الشعب كما ان استهداف المتظاهرين والاتهامات الزائدة لهم سوف لن تغير المسارات وعلى الرئيس اليمني ان يتعامل بواقعية مع مطالب ابناء شعبه.

منطق العقل غائب عن القيادة الليبية

واشار الى انه في ليبيا لازالت الاحتجاجات مستمرة ومنطق العقل غائب تماما عن اداء القيادة الليبية والتعامل الهستيري للعقيد القذافي مع هذه الأزمات يضيق الخناق عليه ويوسع من رقعة الاحتجاجات ويشدد العزلة الاقليمية والدولية على هذا النظام الدكتاتوري الذي اساء لشعبه واساء للمنطقة والعالم.

واكد قائلا"إن لهذا الظالم نهاية والاعتداءات السافرة على الشعب الليبي والقتل والبطش بأبناء الشعب الليبي وقتل وخطف الرموز والعلماء وفي مقدمتهم الامام المغيب الامام موسى الصدر له تأثيرات طبيعية على واقع الحياة السياسية في ليبيا لذلك فان التاريخ سيثأر لاولئك المظلومين ويطيح بالظالمين وسوف لن يبقى لهؤلاء الطغاة الا العار والذكر السيئ ولاحظنا التعامل الغريب من معمر القذافي الذي اطلقه بالتعامل مع الشعب على انه ينتمي لتنظيم القاعدة وان اولئك كلهم إرهابيون ولابد من استهدافهم ولابد من التضييق عليهم وهكذا نجده يتعامل بعنجهية ولا يريد ان يسمع او يصغي لمطالب شعبه.

واضاف انه ما اشبه اليوم بالبارحة وانا كلما ارى معمر القذافي وسلوكه وأسلوبه وطريقته وأداءه أتذكر صدام وأسلوبه، وكيف كان يتعامل مع الشعب العراقي في هذا الخطاب يبدأ ليقول هؤلاء قاعدة هؤلاء إرهابيون ثم يطرح الحوار عليهم أذا كانوا إرهابيين كيف يتحاور معهم فالحوار لا ينسجم مع اتهام الناس بالإرهاب والانتماء الى القاعدة، وقد أصبنا بالدهشة حينما سمعنا بالإخبار عن تجميد عشرات المليارات من الدولارات في حساباته الشخصية في دول غربية هذه الحسابات كانت له ولعائلته والمقربين اليه، فيما نجد أن الشعب الليبي يعاني الجوع والفقر والحرمان فتسحب عشرات المليارات وتوضع في مصارف عالمية بعيدة عن أرادة هذا الشعب ويخرج القذافي ويتحدث بكل صلافة ويقول انه لا يمتلك موقعاً حتى يتخلى عنه وانما هو قائد ثورة فأي قائد هذا يملأ بلاده بالقصور ويملأ حساباته المصرفية بأموال الفقراء والضعفاء من ابناء شعبه والناس تموت من الجوع.

سلوكيات القذافي مثل سلوكيات صدام

وقال الحكيم"اننا نستذكر سلوكيات صدام من خلال سلوك القذافي في كل تفاصيله حتى في استخدامه للمرتزقة الذين يستقدمهم من دول الجوار الإفريقي ولا ننسى كيف استخدم صدام منظمة خلق الإرهابية (منظمة مجاهدي خلق) وغيرها من المنظمات الإرهابية لقتل الشعب العراقي والبطش بهم والإساءة إليهم ولازالوا اليوم متنعمين في معسكرات فارهة بالرغم من عدم وجود أي مبرر للبقاء على الأراضي العراقية لأنهم يفتقدون لأي صفة رسمية ويعتبرون متجاوزين على الحدود العراقية.

واوضح ان زوار العتبات المقدسة في العراق من الإيرانيين والأفغانيين الذين دخلوا الى العراق بعضهم دخل بدون تأشيرة واليوم نجدهم في السجون العراقية يحاكمون ويسجنون لانهم دخلوا بصورة غير شرعية ولانهم لم يحصلوا على تأشيرة بينما نجد منظمة خلق الإرهابية تتواجد على الأراضي العراقية وتتنعم بهذه المعسكرات الفارهة ولا احد يتعرض لهم ويسيء اليهم وقد راسلني بعض المراجع الافغان قبل ايام قليلة يشكو لي وجود العشرات من الزوار الافغان الذين دخلوا الى العراق دون الحصول على تأشيرة قبض عليهم ووضعوا في السجون وبعضهم توفوا في داخل السجون لانهم من كبار السن او من الاطفال الرضع او من النساء.

واشار الى ان هناك العشرات من اعضاء منظمة مجاهدي خلق قد توفرت ادلة ادانة لتورطهم بقتل العراقيين فصدرت احكام الاعتقال بحقهم من الجهات المختصة في الدولة العراقية ولا احد ينفذ هذه القرارات وهذه الاحكام ويجب القبض عليهم وتقديمهم الى المحاكمة.

احتجاجات الشعب العراقي

واشار الحكيم الى ان العراق ايضاً يشهد العديد من التظاهرات والاحتجاجات التي شملت اغلب المحافظات العراقية الجمعة الماضي لكنه قال انه يشكر اولئك الذين لم يشاركوا فيها بالرغم من حماسهم ورغبتهم في المشاركة وتوفر الدواعي الكافية من المطالب الحقة والمشروعة للتظاهر والاحتجاج والمطالبة بحقوقهم فلم يشاركوا ليس لسبب الا لدعوة المرجعية وتحذيرها من خشية الاندساسات واستغلال هذه المسيرات والاساءة الى المواطنين والى ارواحهم وكما توفرت معلومات من الاجهزة الامنية بهذا الصدد.

ثم ثمن المشاركين في هذه المسيرات بطريقة سلمية وحضارية وهادئة وعبروا عن مطالبهم بكل وضوح محافظين على النظام وعلى الاطار العام ومحذرين من حزب البعث وعودته ولكن مطالبين بحقوقهم المشروعة والعادلة ولذلك فوتوا الفرصة على كل مندس وعلى كل مستغل يريد ان يستغل هذه المطالب العادلة للناس لمآربه الخاصة او اجندته السياسية الخاصة وتحويل هذه المسيرات من كونها ذات مطالب حقة ومشروعة الى مسيرات تعادي الشعب وحقوقه ومعاداة النظام السياسي الجديد الذي أسس بدماء الشعب وتضحياته وجهوده.

وشدد بالقول"نعم لمطالب الناس المشروعة والعادلة ولكن كلا والف كلا لحزب البعث وسرقة العراق وحكمه من ابناء هذا الشعب الكريم ومن اهل العراق". واضاف"نقول نعم للمطالبة بالحقوق وفرص العمل والخدمات من الماء والكهرباء.. نعم لرفض الفساد الإداري والمالي نعم لكل مطلب حق يخطر على بال العراقيين يطالبون به ولكن كلا والف كلا لاستغلال هذه المسيرات المشروعة من قبل جهات معادية للشعب وارادة الشعب واستهداف الممتلكات الخاصة والعامة ومؤسسات الدولة والمخاطرة بأرواح المواطنين واراقة الدماء".

مبادرة وطنية لإصلاح الأوضاع

واوضح الحكيم ان المجلس الاعلى الاسلامي الذي يترأسه يستعد لاطلاق مبادرة وطنية عبر كتلتنا النيابية بالتعاون مع الكتل البرلمانية الاخرى ومنظمات المجتمع المدني لإصلاح الاوضاع في البلد وتلبية احتياجات الناس على اسس علمية ومنهجية بعيدا عن المزايدات السياسية والمصالح الحزبية الضيقة.

واضاف أن هذه المبادرة ستعتمد على محاور عدة، هي:

أولاً: سنقدم رؤية في القوانين والاجراءات المطلوبة لتسريع العمل واتخاذ الاجراءات التي تسرّع في تلبية احتياجات المواطنين ومصالحهم وخاصة القوانين والإجراءات التي ترتبط بالسلطة التنفيذية أوالتشريعية او القضائية.

ثانياً: تحديد التعليمات والاجراءات التي تسهل عملية الرقابة الشعبية ورقابة وسائل الاعلام ضد الفساد الاداري والمالي الذي يبتز المواطنين ويرهقهم.

ثالثاً: تقديم رؤية في تطبيق نظام الحكومة الالكترونية لتخليص المواطنين من تضخم الاجراءات والوثائق الورقية المتزايدة المطلوبة في دوائر الدولة.

رابعاً: تقديم تصور عن تسهيل عملية الاستثمار الداخلي والاجنبي وحماية المستثمرين من الابتزاز وتعطيل اعمالهم في مفاصل الدولة وانشاء مناطق التجارية الحرة وتحديد الاولويات في الخدمات في رؤية استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد.

خامساً: توزيع الملاكات الوظيفية على اساس الكفاءة والنسب السكانية للمحافظات مما يحقق فرصا عادلة لجميع الناس بعيدا عن الاعتبارات الحزبية والفئوية وبعيدا عن المحسوبيات والمنسوبيات خاصة مع اطلاق ٢٨٥ الف درجة وظيفية في موازنة العام الحالي.

سادساً: توزيع الاراضي السكنية لكل عائلة لا تملك قطعة ارض ومنح الصلاحيات للمحافظات في تمليك الأراضي وكذلك تمليكها لذوي المشاريع وحسم نزاعات الملكية وتشجيع الاستثمار في اراضي البور والأراضي المتروكة.

سابعاً: تقديم رؤية في تسريع تنفيذ مشاريع الطاقة الكهربائية مع الشركات الكبرى المتعاقدة مع الحكومة العراقية وتسهيل استثمار القطاع الخاص في المحافظات مما يوفر لكل محافظة منظومة طاقة كهربائية خاصة بها فإذا حصل توقف في أي منظومة لا تتوقف الكهرباء في كل العراق وانما يكون لكل محافظة منظومتها الخاصة.

ثامناً: تحديد رؤية في آليات جديدة تساعد على توفير الحصة التموينية لجميع المواطنين في وقتها المحدد وفرض عقوبات صارمة على كل من يتلاعب بأرزاق الناس وحجب هذه الحصة عن ذوي الدخل العالي وزيادتها للفقراء والمحرومين.

تاسعاً: اصلاح النظام المصرفي مما يساعد في تطوير الاقتصاد.

عاشراً: دعم السلطات المحلية في المحافظات والتشجيع على اللامركزية الإدارية وتطوير القانون بما يحقق اللامركزية الحقيقية للمحافظات وبما يخفف الاعباء عن الوزارات ويسهل مهمة انجاز قضايا الناس.

> قال رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم خلال محاضرة سياسية في الجلسة الأسبوعية للملتقى الثقافي للمجلس الاعلى الاسلامي العراقي الذي يترأسه بحضور جمع غفير من السياسيين والإعلاميين والمثقفين وأبناء العشائر إن المنطقة العربية التي تعيش حالياً تصعيداً كبيراً في التظاهرات والاحتجاجات للمطالبة بالحرية والكرامة والديمقراطية والإصلاحات السياسية والتداول السلمي للسلطة يقوم الشباب فيها بدور حضاري أذهل العالم وشغل الرأي العام العربي والعالمي والإسلامي.

انتخابات مجالس المحافظات.. هل تحل الأزمة؟

بغداد / متابعة المدى

حظيت الدعوة، التي أطلقها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات بتأييد رئيس الوزراء نوري المالكي، غير أنها كشفت تباينا في مواقف الطاقم السياسي العراقي. ففي الوقت الذي اعتبر نواب هذه الخطوة جزءا من الحل حذر آخرون من ان يأتي هذا الإجراء بنتائج عكسية.

وقال النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي انه"من السابق لأوانه ان نذهب إلى انتخابات مبكرة خاصة بمجالس المحافظات التي لم يمض عليها سوى سنتين".

وأضاف البياتي في تصريح صحفي ان"العراق يحتاج إلى إجراءات تشريعية وتنفيذية لمثل هكذا خطوة"، مضيفا ان"مفوضية الانتخابات تحتاج إلى جهد لا يقل عن ستة اشهر لتنفيذ ذلك فضلا عن إمكانيات مادية هائلة".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي اعرب عن تأييده إجراء انتخابات محلية مبكرة. وقال في مؤتمر صحفي الإثنين الماضي إن"دعوة رئيس مجلس النواب لانتخابات مبكرة لمجالس المحافظات خلال أربعة أشهر كانت بطلب من رئاسة الوزراء".

وأوضح ان"الحكومة طالبت مجلس النواب بحل المجالس البلدية وإجراء انتخابات جديدة لتكون لدينا مجالس منتخبة من قبل المواطنين".

وكان رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي دعا، الأحد الماضي، الحكومة العراقية والبرلمان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي خلال ثلاثة أو أربعة أشهر، مؤكدا أن البرلمان سيعمل على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات خلال الأيام القليلة المقبلة.

جاء ذلك بعد يومين من التظاهرات التي جرت في الخامس والعشرين من شباط/ فبراير الماضي.

من جهته اعتبر النائب عن ائتلاف العراقية كاظم الشمري"إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات بمثابة تغطية المشكلة من جديد ولكن بغطاء آخر"، مشيرا إلى ان"الانتخابات المبكرة ليست حلا"وطالب"بمحاسبة المحافظين".

وأوضح الشمري في تصريح صحفي ان"المسؤول المباشر عن تنفيذ الخدمات هم المحافظون وليس مجالس المحافظات، وان إجراء انتخابات مبكرة لن يحل الأمر، لأن تلك الانتخابات ستمثل تغطية للمشكلة مرة أخرى وبغطاء آخر".

وطالب الشمري"من يدعو إلى انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات بأن يراجع قراره ويبحث عن الحل الحقيقي لمشاكل المواطن"، معربا عن استغرابه من الذين"يدعون إلى انتخابات مبكرة لأن عليهم ان يحاسبوا المحافظين كونهم من افشلوا تجربة الحكومات المحلية وهم من قصروا في تقديم الخدمات".

إلى ذلك رأى النائب عن تحالف الوسط محمد إقبال ان إجراء انتخابات محلية مبكرة قد يأتي بنتائج عكسية على الواقع السياسي العراقي.

وقال إقبال ان"تغيير مجالس المحافظات ليس بالأمر الهين لاننا نعيش واقعا سياسيا اعتمد على التوازن والتوافقات في جميع المحافظات لذا فإن إجراء الإنتخابات قد يعرض عملية التوازن هذه إلى الانهيار".

أما النائب عن التحالف الوطني خالد الأسدي فاعتبر ان إجراء انتخابات لمجالس المحافظات جزءا من حل لمطالب المتظاهرين".

وأوضح الأسدي في تصريح صحفي أن"إعادة الانتخابات تحتاج إلى مجموعة من الإجراءات منها تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات"، مبينا أن"إعادتها جزء من الحل وجزء من مطالب المتظاهرين".

من جانبه رأى رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي أمس الأول أن"الدعوة إلى حل مجالس المحافظات وإجراء انتخابات جديدة غير دستورية وغير قانونية"، مطالبا"الجهات التشريعية والتنفيذية بالتصدي للأزمة".

ونقلت"السومرية نيوز"عن الزيدي قوله إن"الدعوة إلى حل مجالس المحافظات غير دستورية وغير قانونية ذلك ان أغلب طلبات ومشاكل المتظاهرين طلبات اتحادية تضمنت توفير البطاقة التموينية وتحسين واقع الكهرباء، فضلا عن توفير التعيينات التي تتعلق بالحكومة الاتحادية".

وأضاف الزيدي أن"الحلول التي طرحت من الجانب التشريعي والتنفيذي ليست واقعية، وهي هروب من الأزمة وقفز على الديمقراطية"، بحسب قوله.

أما النائب في التيار الصدري عن محافظة واسط كاظم الصيادي فقال ان"حل مجالس المحافظات مطلب شعبي وليس حكومياً أو برلمانياً"، مشدداً على"ضرورة حلها كونها لم تحقق طموحات المواطن من حيث الارتقاء بنوعية الخدمات المقدمة".

وأضاف الصيادي في تصريح صحفي ان"دعوة رئيسي الحكومة نوري المالكي والبرلمان أسامة النجيفي لحل مجالس المحافظات وإجراء انتخابات مبكرة لم تكن تهدف إلى التهرب من مسؤولية الفشل كما يتصور البعض، بل تأتي من باب التعاطي مع مطالب المتظاهرين وتحقيق رغباتهم بحل المجالس المحلية التي لم تنجح في أداء مهامها خلال المدة الماضية."النائب عن التحالف الكردستاني فرياد راوندوزي قال ان"التحالف لا يمانع من حل مجالس المحافظات وإجراء انتخابات حال توفر الظروف المواتية لها"، فيما طالب بان لا تستثنى محافظة كركوك من هذه الانتخابات حال حصولها".

وأضاف راوندوزي في تصريح صحفي ان"حل مجالس المحافظات يحتاج إلى توافق سياسي وبعض المسائل الفنية لا سيما معرفة رأي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فيما إذا كانت تحتاج لفترة زمنية محددة، وما هي الفترة"، مشيرا إلى أنه"إذا كانت الظروف جميعها مواتية لا مانع من إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات".

وكانت المفوضية العليا للانتخابات أكدت انها تحتاج فترة ستة اشهر على الأقل لإجراء انتخابات محلية مبكرة في جميع محافظات العراق، مشيرة إلى الحاجة إلى تعديل قانون الانتخابات.